أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د.محمد قويدري
جامعة الأغواط

Abstract
Small and Medium Enterprises are among the essential pillars of the economic development. This appears in the considerable participation they have in the national revenue. Besides the fact that they do attract a great deal of labour force. In addition to their capacity to activate the forward and backward linkages of industry.
Accordingly, Foreign Direct Investment is considered as a canal to boost the performance of small and medium enterprises, due to its several advantages.
On that basis, the economic situation of Algeria provides a clear preparation of the investment climate to attract more and more foreign capital.

تمهيـــد

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الدعائم الرئيسية المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يتجلى ذلك من خلال ما يوفره القطاع من دخل وطني، بالإضافة إلى قدرته على استيعاب شريحة عريضة من اليد العاملة مهما تباينت مؤهلا ا العلمية والفنية، بجانب دوره في تنشيط الروابط الأمامية والخلفية للصناعة، وتوفير مختلف السلع والخدمات.

هذا، وإن ما يميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة مرونتها وقدر ا على تلبية متطلبات ومواصفات العملاء، بالإضافة إلى تشتتها الجغرافي. في هذا السياق، تشير العديد من الدراسات إلى أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التشغيل أو الابتكارات التكنولوجية؛ حيث دلت إحصائيات المنظمة الدولية للملكية الفكرية (***WIPO***) إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بما يتجاوز 70% من الإنتاج العالمي للسلع والخدمات، وتمثل القوى المحركة للإبداع والابتكار في فروع الإنتاج المختلفة. ويشتغل في الصناعات التحويلية حوالي 66% من قوى العمل في دول الإتحاد الأوروبي و43% في الولايات المتحدة الأمريكية، و61% في تركيا، و36% في اليابان،[1] وفي الهند يعمل فيها 20 مليون عامل، حيث يشكلون 80% من العمالة الصناعية الهندية. كما تسهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 25 إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، حيث تبلغ في اليابان نحو 30%، أما في الهند فتتراوح من 35% إلى 40% في حين تصل في الصين وتايوان إلى نحو 60% و65% على التوالي.

وحسب مصادر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (***OCDE***)، تستأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي، فهي تمثل نسبة تتراوح بين 25 و30 % من مجموع صادرات المنتجات المصنعة، وتبلغ مساهمة هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 4 إلى 6 % في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ونحو 12 % بالنسبة للاقتصاديات الآسيوية. علاوة على ذلك، فإن نسبة 1 % من المشروعات الصغيرة والمتوسطة عالمية بالفعل، فهي تقوم بأنشطة متعددة الجنسيات وعبر القارات، وتملك القدرة على التوطن في البيئات الأكثر ملائمة، وتبلغ المشروعات التي تنتمي إلى هذه الفئة نحو 30.000 إلى 40.000 مشروع صناعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.إ ضافة إلى ما سبق، تقدر نسبة المشروعات التي تبلغ المستوى الدولي حوالي 5 إلى 10 % من مجموع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ويقع عدد يتراوح بين 150.000 و 300.000 شركة ضمن هذه الفئة في بلدان ***OCDE*** .[2]

هذا، تشير بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (***ESCWA***) إلى أن المشروعات التي تضم أكثر من 09 عمال وأقل من 50 عاملا، استوعبت في مصر ما يقارب 11% من مجموع الوظائف في هذه الفئة خلال الفترة 1992-1993، أما في الأردن فقد استوعبت المشروعات التي تضم بين 5 و49 عاملا أكثر من 40% من مجموع اليد العاملة في قطاع الصناعة التحويلية عام 1995؛ في حين استوعبت المشروعات التي تقل عن 50 عاملا في لبنان عام 1994 نحو 78% من مجموع اليد العاملة في نفس القطاع السابق (أي الصناعات التحويلية).[3]

أما في الجزائر، فإن إحصائيات سنة 2004 تكشف بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ أزيد من 312 ألف مؤسسة، تشغل ما يربو عن 900 ألف عامل، تساهم في الناتج الداخلي الخام بأزيد من 2434 مليار دينار جزائري، أي ما نسبته 75% خارج قطاع المحروقات، كما توظف أزيد من 838 ألف عامل و89 ألف حرفي.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد حضي القطاع بعناية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009، وذلك بمبلغ 4 مليار دينار جزائري، قصد التكفل بالنشاطات التالية:[4]

- إنجاز مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة وإنجاز دور للصناعة التقليدية؛
- دراسة وإنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية.

ونظرا للدور الكبير الذي يضطلع به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمدت الجهات الوصية في الجزائر على اتخاذ جملة من التدابير التي من شأنها النهوض بالقطاع وجعل مخرجاته على قدر عال من التنافسية،[5] خاصة وأن الدخول في اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي ابتداء من الفاتح من سبتمبر 2005، وتسارع وتيرة المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يستوجب ذلك كله بذل المزيد من الجهود، على أكثر من صعيد لتهيئة المناخ الضروري لإنشاء نسيج واسع، ومتنوع، وفعال من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في هذا الشأن، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف صوره أحد المرتكزات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية، إذ في الوقت الذي يتعاظم حجمه، أخذت كافة الأشكال الأخرى لتدفق رؤوس الأموال في التراجع، فقد أوضحت إحصائيات هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ***UNCTAD*** أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والوارد عالميا قد ارتفع من 651.2 مليار دولار عام 2002 إلى 653 مليار دولار عام 2003. وتعد الدول الصناعية الكبرى صاحبة حصة الأسد في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2003 بما نسبته 75%، في حين لم تستقطب الدول النامية سوى 25%، تمثل الصين لوحدها 5%، أما حصة الدول العربية، فلم تتجاوز في أحسن الأحوال 1.5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا.[6]

1- الأساس النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

عرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر، بكونه ذلك الاستثمار الذي يتيح لمستثمر مقيم في دولة ما، حيازة حصة ثابتة في مشروع في دولة أجنبية، تؤهله لإدارة المشروع بشكل جزئي أو كلي.[7]

أما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *UNCTAD*، فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، غير التي ينتمي إلى جنسيتها.[8]

لقد حظي الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات النظرية والتطبيقية حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، وتعتبر النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو، ونماذج النمو الداخلي (نماذج النمو الحديثة) المنطلق الأساسي لمعظم هذه الدراسات.

فالنماذج النيوكلاسيكية للنمو تعتبر أن النمو الاقتصادي يتحقق من عاملين هما : التقدم التكنولوجي و/أو نمو القوة العاملة، وهذين العاملين يعالجا كمتغيرات خارجية. وطبقا لهذا النموذج يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج في الأجل القصير فقط. حيث إنه في الأجل الطويل، وفي ظل افتراض تناقص رأس المال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لا يكون له تأثير على معدل النمو الاقتصادي ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الرئيسية التي من خلالها يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيره على النمو الاقتصادي.[9] أما نماذج النمو الداخلي، فإن الأثر الكلي الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ينقسم إلى أثرين مختلفين هما:

أ- الأثر المباشر الموجب: ويتحقق ذلك حينما تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية في الدولة المضيفة، سواء في مجال السلع الوسيطة أو في مجال السلع النهائية من خلال الروابط الخلفية التي تنشأ من معاملات الشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية. ويتوقف الأثر الصافي للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية، عما كانت هذه الشركات تنتج سلعا للسوق المحلي، أو تنتج سلعا لغرض التصدير، أو تنتج سلعا محل السلع المستوردة.[10]

ب- الأثر غير المباشر: ويتحقق ذلك، إذا صاحب هذا النوع من الاستثمار آثارا خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصر العمل ورأس المال في الدول المضيفة، وذلك من خلال العناصر الأربعة التالية:

* **قناة المنافسة:** حيث إن توطن الشركات الأجنبية بالدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي الأمر الذي يدفع المؤسسات الوطنية إلى استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة، بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.

* **قناة التدريب:** تعد الشركات الأجنبية مصدرا للارتقاء بأداء العاملين نظرا لطبيعة أنشطتها التي تتطلب التجديد المستمر والتنافس الدائم، الأمر الذي يكسبها مهارات إدارية وتنظيمية مميزة، يمكن العمالة المحلية في الدول المضيفة من اكتسابها ومحاكاتها.[11]

كما أن توطن هذا النوع من الشركات بالدول المضيفة، يؤدي إلى تدريب، وتأهيل العمالة المحلية، من خلال قيام الشركات الأجنبية بخلق الحافز لدى المؤسسات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بها من ناحية، وانتقال العمالة المدربة والمؤهلة من الشركات الأجنبية إلى المؤسسات المحلية من ناحية أخرى.

* **قناة التقليد:** تقوم قناة التقليد على فكرة أن المؤسسات الوطنية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيا الأكثر تقدما، أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول.

* **قناة الروابط:** يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للمؤسسات المحلية في الدول المضيفة من خلال ما ينشئه من روابط أمامية وخلفية. فالنسبة للروابط الأمامية، فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع المتعاملين، حيث تؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للمؤسسات الوطنية، من خلال سعيها إلى منافسة الشركات الأجنبية، عن طريق زيادة حجم

انفاقها على مسائل البحوث والتطوير. أما بالنسبة للروابط الخلفية فتنشأ جرّاء المعاملات التي تتم بين الشركات الأجنبية والمؤسسات الوطنية، وذلك من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجا ا من المواد الخام والسلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (المؤسسات الوطنية). إن هذه العلاقة قد تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب والتأهيل للمؤسسات الوطنية قصد تحسين جودة منتجا ا القائمة، أو المساعدة على إنتاج منتجات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية المؤسسات الوطنية.

2- **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:**

في الواقع لا يوجد اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة، وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى، وفيما يلي يمكننا الإشارة إلى تصنيف ***Charles Oman*** وآخرون المتعلق بالأشكال المختلفة للاستثمار:[12]

أ- المؤسسات المشتركة *Les Entreprises Conjointes*:

تعد المؤسسات (المشروعات) المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، والمواد الخام، والمهارات التنظيمية والتسييرية، وفنون الإنتاج.[13]

يكمن هذا النوع من التحالف في البحث عن تقاسم:[14]

- الالتزامات المالية والمخاطر؛
- التكنلوجيا، وذلك بالتكوين المشترك للمهارات، أو باقتناء مهارات الشريك؛
- التعاضد النفسي والإجتماعي لتسهيل الإندماج التجاري، و السياسي في البلد المضيف؛
- توزيع الأعباء التسييرية اليومية.

إن فعالية المشروعات المشتركة في البلد المضيف غالبا ما تتوقف على مدى سلامة البيئة الإستثمارية وتمتع الشركاء المحليين بمراكز قوة.[15]

ب- اتفاقيات التراخيص *Les Accords de Licences*

والتي بموجبها، تلتزم الشركات الأجنبية اتجاه البلد المضيف بتوريد التكنلوجيا والمعارف التقنية، مقابل دفع جزافي، وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة، بالإضافة إلى إمكانية اقتناءها لمواد أولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي (*Echanges compensés*) والتسوية بالمنتج (*Règlement en produit*).

ج- عقود التسيير (الإدارة) *Contrats de Gestion*

والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف، مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، وذلك لقاء عوائد مادية.

د- عقود منتج ومفتاح في اليد *Contrat produit et clé en main*

حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى على المشروع الإستثماري وتقديم كافة تصميماته وطرق تشغيله والتكنولوجيات اللازمة له، وصيانته؛ وتتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الإستغلال، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج (عقد منتج في اليد).

هـ- اتفاقيات توزيع الإنتاج: *Accord de partage de la production*

يشيع استخدام هذا النوع من الاتفاقيات في قطاع المحروقات، حيث تلتزم الشركات الأجنبية، بما لديها من قدرات تمويلية وتكنولوجية وتسييرية وتسويقية، بالاستكشاف والتنقيب، مقابل حصولها على نسبة محددة من الإنتاج، وتقل – في الغالب- عن حصة البلد المضيف.

و- عقود المناولة الدولية: *La sous-traitance Internationale*

وتسمى أيضا بالتعاقد من الباطن، حيث تلتزم الشركة الأجنبية (اتجاه شركة وطنية) بإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج، أو توريد الآلات والمعدات وقطع الغيار الخاصة بمنتج معين. ويمكن التمييز بين أربعة أنواع لعقود المناولة هي:[16]

- قد يكون بين مستثمرين مستقلين عن بعضهما في بلدان مختلفة، قد تكون واحدة متقدمة والأخرى نامية؛
- قد يكون بين فروع شركة متعددة الجنسيات و شركة محلية داخل الدولة المضيفة؛
- قد يكون بين شركة متعددة الجنسيات وإحدى فروعها أو بين فرعين من نفس الشركة متعددة الجنسية، ولكن في بلدان مختلفة؛
- أو يكون بين فرعين من فروع شركات متعددة الجنسيات، مختلفتين و تقعان في نفس الدولة المضيفة؛

ز- الاندماج والاستحواذ (*Fusion et Acquisition*)

يقصد بالاندماج (*Fusion*) إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد،[17] أما الاستحواذ (*Acquisition*) فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية.[18]
ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدرا ا التنافسية، و زيادة امتدادها الجغرافي، و توسيع حصتها في السوق العالمي؛ في هذا السياق، تشير بعض الإحصاءات إلى أن حجم انصهار أو اندماج، الشركات الصغيرة في الكبيرة تزايد بنسبة 15 % سنويا للفترة ما بين 1986 و 1996.[19]
إن استراتيجية الشركات نحو زيادة عمليات الاندماج والاستحواذ قد يبرر من خلال الأسباب التالية:[20]
- البعد الإستراتيجي للشركات، حيث تستهدف تقليص التكاليف وتنويع المنتجات والامتداد الجغرافي؛
- الاستفادة من فرص التمويل المتاحة؛
- البيئة الخارجية، على اعتبار أن معظم الشركات ترغب في تعزيز التعاون مع منافسيها، بحثا عن التوسع والنمو.

ونشير هنا إلى أن عمليات الاندماج والاستحواذ، تمثل النوع المهيمن في عمليات اقتناء الشركات القائمة في البلد المضيف؛ فحسب تحقيق تم على عمليات الاندماج والاستحواذ في أوروبا، تم التوصل إلى أن نحو 90 % من هذه العمليات لم تحقق النتائج المرجوة منها، و أن 30 % من الشركات المقتناة تم التنازل عنها خلال الخمس سنوات التي تلت عملية الشراء.

ثانيا: أهمية جاذبية مناخ الاستثمار

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستضيف، حيث تمثل ما يسمى بمناخ الاستثمار، ذلك أن المستثمرين الأجانب لا يقررون توطين استثمارا م في منطقة إلا بعد فحص الشروط العاملة لذلك المناخ.

1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالنظر إلى حالة الجزائر فقد عمدت الجهات الوصية على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير مستهدفة تحسين بيئة الأعمال بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي هذا الإطار يندرج الأمر 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار[21] وهو يمثـل إلى جانب الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتسييرها، وخوصصتها،[22] ونصوص قانونية أخرى ذات طـابع تشريعي وتنظيمي، الإطار الذي من شأنه تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها. كما أن المادة 30 مـن الأمـر01-03، المذكور أعلاه تنص على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر، لا سيما تلك الواردة في المرسوم التشريعي رقم 93-12، والمتعلـق بترقية ودعم الاستثمار.[23]
وفي هذا السياق فقد تطور تدريجيا حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(1): يوضح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة 1985-2002

الوحدة: مليون دولار، و نسبة مئوية

السنـــة / البـيـان	1985-1995 المتوسط السنوي	1998	1999	2000	2001	2002
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	17	501	507	438	1196	1065
نسبة من التكوين الخام لرأس المال الثابت "**FBCF**"	%0.1	-	%4.3	%3.8	%8.6	%8.1

Source: UNCTAD, ***World Investment Report 2003***, www.unctad.org, page consultée le 14/02/2004

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم(1)، يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة محل الدراسة، قد شـهد تطـورا ملحوظا، خاصة بعد سنة 2000، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمد ا الجهات الوصية، إضافة إلى اسـتقرار جزئي في المؤشرات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي حدا ببعض المستثمرين الأجانب إلى توجيه استثمارا م نحو الجزائر.
كما تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، وقد تصنف معظم نشاطا ا ضمن مشروعات الشراكة، خاصة في قطاع المحروقات نظرا لجاذبيته.

جدول رقم(2): يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 1998-2001

الوحدة: ألف دولار

الترتيب	السنـــة / البـلـد	1998	1999	2000	2001	المجموع
01	الولايات المتحدة الأمريكية	256891	89882	205664	354369	906806
02	مـصـر	51	03	100	362992	363146
03	فـرنـسا	76656	137460	49472	80413	344001

04	أسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
05	إيطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
06	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
07	هولندا	2812	623	1308	71944	76687
08	إنجلترا	36015	2001	14206	23254	75476
09	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

*Source : Banque d'Algérie, 2003 ,in CNUCED,**Examen de la politique de l'Investissement en Algérie**, Nations Unies, Genève, Mars 2004, p.9*

استنادا إلى بيانات الجدول رقم(2)، يتضح مايلي:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر، وذلك بأزيد من 906 مليون دولار خلال الفترة 1998-2001. وتتركز أهم الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات،مثل شركة: ***Petro fac Resourse International Inc*** إضافة إلى قطاعات أخرى مثل استثمارات « ***Pfizer*** » الأمريكية في قطاع الكيمياء، والصيدلة.

في إطار علاقا ا مع الاتحاد الأوروبي، أمضت الجزائر مجموعة من اتفاقات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوروبي، وهي: فرنسا، وأسبانيا، وإيطاليا. وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي « ***Repsol*** »و« ***Cepsa*** »الأسبانيتين، و« ***AGIP*** » و-***Sayram*** » « ***eniv***الإيطاليتين، وشركة ***Elf/Total*** » « ***Fina*** » الفرنسية. بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة « ***Danone*** » إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الخزف، والكيمياء، والصيدلة، والتعدين. أما بخصوص الاستثمارات الألمانية، فقد تجاوزت، خلال الفترة محل الدراسة 132 مليون دولار، وقد كانت سنة 2000 الأحسن، مسجلة بذلك استثمارات تجاوزت 66 مليون دولار. هذا وقد تركزت الاستثمارات الألمانية في عدد من المشروعات كان أهمها مشروعين هما: دخول شركة « ***Henkel*** » الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنظفات «***ENAD*** »، بالإضافة إلى مجموعة « ***Messer*** » الألمانية المختصة في الغازات الصناعية.

أما فيما يخص الاستثمارات العربية في الجزائر، فقد شهدت تطورا ملحوظا نظرا للإجراءات التحفيزية المقدمة للمستثمرين، حيث بلغت خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2003 مبلغا إجماليا يقدر بنحو 1025.3 مليون دولار. وفيما يلي أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر:

جدول رقم(3): يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2003

الوحدة: مليون دولار

البلد / السنة	2002	2003
الأردن	5.22	13.17
تونس	2.06	8.2
المملكة العربية السعودية	2.24	0.81
سوريا	11	4.15
فلسطين	0.93	0.85
لبنان	11.19	1.6
ليبيا	0.63	2.55
مصر	21.35	8.63
البحرين	-	22.67
الإمارات العربية المتحدة	-	2.8
المجموع	54.62	65.43

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002، ص71 2003، ص112.

استنادا إلى الجدول رقم (3) يتضح أن حجم الاستثمارات العربية في الجزائر قد ارتفع من 54.62 مليون دولار سنة 2002 إلى أزيد من 65 مليون دولار سنة 2003، وتعد كل من مصر، والبحرين، والأردن أهم الدول المستثمرة خاصة في قطاع الخدمات، إلى جانب بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

2- نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في الواقع، لا توجد هناك إحصائيات وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية، ذلك أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار« *ANDI* » ، لا توضح سوى الاستثمارات المسجلة والمرخص لها، دون التطرق إلى الاستثمارات المنجزة. أما بنك الجزائر، فلا يشير إلا لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، دون الإشارة إلى القطاعات الاقتصادية. في حين تكتفي مديرية الجمارك بإحصاء تدفقات الآلات والمعدات ووسائل الإنتاج، كما أن الشركات التي نشأت جرّاء حالات الاندماج والاستحواذ-*Fusions*» «*acquisitions* لا تأخذها مصالح الجمارك بعين الاعتبار. رغم ذلك سوف نحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن الجدول التالي:

جدول رقم(4): يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم قطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1993-2001

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطـــاع	عدد المشاريع	المبلغ المقدر
الفلاحـــة	17	9835
الصناعــة	259	105634
البناء والأشغال العمومية	41	10254
السياحــة	16	8833
الخدمـــات	86	146879
الصحـــة	03	550
التجـــارة	18	1293
المـجـمـوع	440	283278

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، جانفي 2002.

استنادا إلى الجدول رقم (4)، يتضح ما يلي:

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاعي الصناعة والخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، والتي تبلغ نسبتها 59% و 20% في كل قطاع على التوالي، أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 37%، أما في قطاع الخدمات فتقارب 52 %. إن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية، خاصة في قطاع المحروقات، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية التي شهدت انتعاشا منذ 1999، خاصة تلك الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء «صيدال" مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار،والشركات الأمريكية " فايزر، وباكستار، وليلي" بمبلغ 100 مليون دولار.[24]

لم تحض قطاعات الزراعة والأشغال العمومية، والصحة، والتجارة بالمستويات المرغوبة، رغم أهميتها. فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 3% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة، رغم سلسلة الإصلاحات والتحفيزات الممنوحة للقطاع. في حين لم يستقطب قطاع البناء والأشغال العمومية سوى 41 مشروعا، بما نسبته 9% من عدد المشروعات المقررة. إن هذه النسبة تعد ضئيلة بالنظر إلى التوجه الرامي إلى استقطاب رأس المالي الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر.

أما فيما يخص نصيب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فيبدو أنه لايزال محدودا جدا بمقارنة ببعض الدول المجاورة(مثل تونس)، سواء من حيث التدفقات المالية، أو من حيث طبيعة الأنشطة المستهدفة. وبغرض ترقية القطاع، تسعى الوزارة المعنية إلى تفعيل التعاون الأورو متوسطي، من خلال برامج ***MEDA***، من خلال تنصيب وحدة ***UGP*** لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما وضع البنك الإسلامي للتنمية تحت تصرف القطاع خطا تمويليا يقدر بنحو 1.5 مليون دولار أمريكي، مخصصة لتقديم مساعدة تقنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية، ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية، واستحداث محاضن(مشاتل) نموذجية لرعاية وتطوير الصناعات الصغيرة. كما تم إمضاء بروتوكول اتفاق مع كل من تونس، والمملكة العربية السعودية، بهدف ترقية الشراكة والتعاون في ميادين الدعم والمساعدة، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[25]

3- بيئة الأعمال في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية

لقد تزايد دور المؤشرات الدولية والإقليمية في قياس مدى كفاءة مناخ الاستثمار الأجنبي، حيث إن العديد من الشواهد الميدانية أثبتت أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب القطر في بعض هذه المؤشرات، وبين مقدار ما يستضيفه من استثمار أجنبي، حتى وإن لم تصل إلى درجة الدقة الكاملة، فإنها حتما تعد من محسنات القرار، وبالتالي فهي تدخل في حسابات رجال الأعمال وصناع القرار.

وفيما يلي إشارة إلى بعض المؤشرات الدولية التي رصدت مناخ الاستثمار في الجزائر:

أ- مؤشرات تقويم المخاطر القطرية: وتشتمل على المؤشرات التالية:

*** المؤشر المركب للمخاطر القطرية:**

منذ 1980، يصدر شهريا هذا المؤشر عن مجموعة *P.R.S* من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (*International Country Risk Group*) ، وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية.
ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية؛ (يشكل 50 % من المؤشر المركب)، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية(يشكل 25%)، ومؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25%).
يقسم المؤشر الدول، حسب درجة المخاطرة إلى المجموعات التالية:

من صفر إلى 49.4 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا
من 50 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة
من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة
من 70 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة
من 80 إلى 100 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا

وهذا يعني أنه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.
خلال عام 2003، صنفت الجزائر ضمن الرتبة 85 دوليا من أصل 140 دولة، حيث بلغت قيمة المؤشر 65.8 نقطة، **بدجة مخاطرة معتدلة.**

- **مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية**:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني مرتين في السنة (في مارس وسبتمبر)، وذلك لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية؛ ويغطي 185 دولة، منها 20 دولة عربية ويتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل المصرفي طويل المدى، توافر التمويل قصير المدى، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. ويشير دليل المؤشر إلى أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.
خلال عام 2003، حصلت الجزائر على الرتبة 88 دوليا من أصل 185 دولة، حيث بلغت قيمة المؤشر 41.29 نقطة، **بدرجة مخاطرة مرتفعة**.

- **مؤشر الأنستتيوشنال أنفوستر للتقويم القطري:**

يصدر هذا المؤشر منذ عام 1998 عن مجلة " الانستتيوشنال أنفستور" مرتين في السنة (مارس وسبتمبر)، ويغطي 151 دولة، منها 16 دولة عربية. يحتسب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية، يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد، والمحللين في بنوك عالميـة، وشركات مالية كبرى، حيث تصنف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100؛ وكلما ارتفع رصيد الدولة، دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.
خلال سنة 2003، دخلت الجزائر ضمن **مجموعة المخاطر المرتفعة**، حيث حصلت على الرتبة 81 دوليا من أصل 151 دولة.

- **مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:**

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (*COFACE*)، حيث يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويغطي المؤشـر 141 دولة منها 20 دولة عربية. ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قـدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخـاطر الأزمـات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية، وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.
وقد صنف دليل المؤشر إلى:
*درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات هي:
A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة، وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضـعيفة جدا؛
A2: احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا، حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1؛
A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثـر انخفاضا من الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛
A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا، مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية. رغم ذلك، فإن إمكانيـة عدم السداد تبقى مقبولة جدا.
*درجة المضاربة، وتقسم إلى ثلاثة مستويات هي:
B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛
C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛

D: ســـتؤدي درجـــة المخـــاطرة العاليـــة للبيئـــة الـــسياسية والاقتـــصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

استنادا إلى هذا المؤشر، فقد صنفت الجزائر خلال سنتي 2002 و2003 ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة، وذلـك برصيد B، حيث يفيد ذلك بأن للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة، تأثيرا كبيرا على سجل السداد السيئ أصلا.

ب- مؤشر الأداء ومؤشر الامكانات للاستثمار الأجنبي المباشر:

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (*UNCTAD*) لأول مرة في تقرير الاستثمار الدولي عام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، لمعرفة مدى جهود القطر في استقطاب رأس المال الأجنبي من جهة، ومدى مساهمة الاستثمار الأجـنبي في النشاط المحلي والخارجي، وخلق وظائف في سوق العمل من جهة ثانية. وقد راجعت *UNCTAD* وطورت هذا المؤشر ضـمن تقرير الاستثمار الدولي عام 2002 ليصبح مؤشرين مقارنين هما:

- مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد؛
- ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

ويستفاد من ترتيب الدول ضمن هذين المؤشرين، مقارنة أداء القطر لتحديد وضعه في مصفوفة الاستثمار على مستوى العالم. ويدخل في المؤشرين 140 قطرا لكل منهما.

* **مكونات المؤشر:**

يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي للقطـر من الناتج المحلي الإجمالي عالميا، ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لأول مرة.

أما مؤشر الإمكانات فيستند إلى 8 عوامل هي: معدل الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، حجم استهلاك الطاقة التجارية، نسبة الإنفاق على البحوث والتطـوير للـدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، تصنيف القطر السيادي. وقد جمعت البيانات للمؤشرين المذكورين لفترتين زمنيتين، الأولى من 1988 إلى 1990، والثانية من 1998 إلى 2000، وذلك للمقارنة.[26]

* **دليل المؤشر:**

*وفق مؤشر الأداء: إن حصول الدولة على معدل واحد(1) فما فوق، يعني انسجام قوا الاقتصادية مع قدرا على جـذب الاستثمارات الأجنبية. وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

*وفق مؤشر الإمكانات: يتراوح الرصيد بين صفر وواحد، ويحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر، وأدنى قيمة له على الفرق بين أعلى قيمة للمتغير وأدنى قيمة له.

من مقارنة وضع القطر وفق مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات، يكون ضمن إحدى الموعات الأربع التالية، ضمن المـصفوفة التالية:

*مجموعة الدول السباقة: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشرات إمكانات مرتفع؛

*مجموعة الدول المتجاوزة إمكانتها: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع، ومؤشر إمكانات منخفض؛

*مجموعة الدول ما دون إمكانا ا: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض، ومؤشر إمكانات مرتفع؛

*مجموعة الدول المتدنية الأداء: وهي التي تحظى بمؤشر منخفض، ومؤشر إمكانات منخفض أيضا.

* بالنسبة لرصيد مؤشر الأداء، فقد بلغ 0.3 نقطة، حيث دخلت الجزائر في الرتبة 111 من أصل 140 دولة.

* أما بالنسبة لرصيد مؤشر الامكانات، فقد بلغ 0.216 نقطة، وبالتالي صنفت الجزائر في المرتبة 96 من أصل 140دولة.

وفقا لتقاطع مؤشري الأداء والامكانات للفترة 1998-2000، فقد صنفت الجزائر ضمن **الدول متدنية الأداء.**

ج- مؤشر الحرية الاقتصادية:

خلال عام 2002، حصلت الجزائر على المرتبة 94 دوليا من أصل 161 دولة، حيث بلغت قيمة المؤشر 3.25 نقطة، وهو ما يفيد **أن الحرية الاقتصادية في الجزائر ضعيفة.**

استنادا إلى المؤشرات السابقة، يتضح أنه بالرغم من سلسلة المزايا والحوافز الممنوحة، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يرق بعد إلى المستويات المطلوبة؛ إن هذا الوضع يترجم محدودية الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالرغم من تعدد الفرص الاستثمارية، باستثناء تلك الموجهة لقطاع المحروقات.

ثالثا: أهمية الترويج للفرص الاستثمارية

يعد الترويج للأفكار والفرص الاستثمارية، نشاطا يسلط من خلاله الضوء على ما هو متاح من مشروعات جديرة بالاستثمار، وذلك في سبيل تثمين المقدرات الاقتصادية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين، والاستفادة من إمكانيا م وخبرا م.[27] وتتطلب الجهود الترويجية ضرورة تحديد القطاعات والمؤسسات لاعتماد جدول الأولويات، طبقا لما تقتضيه الدواعي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب توفير البيئة الجديرة بثقة المستمرين في القطاع المستهدف. وفي هذا السياق، يمكن الاستعانة بخدمات الترويج الدولية والعربية، نظرا لما تتمتع به من خبرة معتبرة، أثبتت العديد الشواهد الميدانية فعالية أنشطتها.

وفي هذا الصدد، يمكننا الإشارة إلى الهيئات التالية:

1- خدمات ترويج الاستثمار لدى *ONUDI*

أنشأت منظمة *ONUDI* عشرة مكاتب لخدمة ترويج الاستثمار في كل من أثينا، كولون، ميلانو، باريس، سيول، طوكيو، فينا، وارسو، واشنطن، وزيوريخ، مهمتها الرئيسية تحديد الشركاء الأجانب لتولي مشاريع الاستثمار في الدول النامية.
إن موظفي مكاتب خدمة ترويج الاستثمار قاموا بتأسيس بنوك للبيانات الخاصة بالشركات المهتمة بالمشاركة الصناعية في البلدان النامية، ونوع الفرص التي يبحثون عنها. وعلى هذا الأساس، من الضروري تثمين اتصالات الجهات الوطنية المعنية بمسائل ترقية الاستثمار مع هذه المكاتب.

2- خدمات ترويج الاستثمار لدى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار(*MIGA*)

تسعى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي، إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، عبر تقديم ضمانات ضد المخاطر السياسية للمستثمرين والمقرضين، وعبر تأمين المساعدة الفنية لمساعدة عدة الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليها.[28] وإن المساعدة، والخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة تتمثل في:

- تعزيز قدرة وسطاء ترويج الاستثمار في الدول الأعضاء النامية، عبر تزويدهم بالأدوات، والتقنيات، والمهارات اللازمة لاستهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذبها؛
- تأمين المعلومات حول فرص الاستثمار، وظروف العمل، والشركاء في الأعمال عبر خدمة البريد الالكترونية الآنية (*FDI Xchange*)، وسوق الاستثمارات عبر الإنترنت (*IPANET*)، وصفحة على الإنترنت حول فرص الخوصصة (*Privatization link*).

ويعد حصول الجزائر على عضوية في الوكالة منذ تاريخ 4 جوان 1996 مؤشرا إيجابيا للاستفادة من خدماته، كما يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتثمين.

3- خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

حيث توفر نظاما متعدد الأطراف لضمان الاستثمار يجمع بين البلاد المصدرة لرؤوس الأموال والبلاد المضيفة للاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم في الترويج للفرص الاستثمارية التي تتمتع بها الجزائر، من خلال إعداد البيانات الأساسية عن المشروعات المطروحة للإستثمار على شكل ملفات، مع تحديد الشريك المحتمل لكل مشروع. بالإضافة إلى عقد اللقاءات، والمؤتمرات والندوات للترويج للإستثمار، بهدف بناء الصورة للقطر، أولتسويق الفرص الاستثمارية المتاحة.

4- خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

وهي مؤسسة تم إنشاؤها من طرف البنك الإسلامي للتنمية، تهدف إلى توسيع نطاق المعاملات التجارية، وتشجيع تدفق الاستثمارات، وخدمات تأمين الصادرات عن طريق نوعين من الخدمات هما:[29]

- خدمات تأمين الاستثمار؛
- وخدمات تأمين الصادرات.

5- خدمات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

باعتبارها إطارا إقليميا تسعى إلى:[30]

- الترويج للمشروعات، التي تخلص الدراسات الأولية إلى تقييمها إيجابيا، بهدف تبنيها المبدئي من قبل الدول العربية كمشروعات مشتركة؛
- التعاون مع الإتحادات العربية النوعية والشركات العربية العاملة في الصناعة؛
- الترويج من أجل الحصول على تمويل للمشروعات العربية المشتركة؛
- توفير مستلزمات نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة سواء من حيث التمويل، أو تسهيل التبادل التجاري، أو توفير الكفاءات البشرية اللازمة لاختيار واستيعاب وتشغيل التكنولوجيا الملائمة.

الخاتمـــة:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات ذات الأهمية القصوى، ذلك لما يمكن أن يساهم به من تنمية القطاعات الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية. ولعل العديد من الشواهد الميدانية تؤكد قدرة بعض الاقتصاديات الناشئة على حيازة حصة سوقية عالمية، بفضل ما تحققه مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من ميزة تنافسية.

هذا، وإن تشخيص واقع القطاع في الجزائر يبرز محدودية أداءه، بالرغم من العدد المتنامي للمؤسسات، وتشتتها الجغرافي؛ إلا أن ذلك لا يعد كافيا، لاسيما وأن دخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ مطلع شهر سبتمبر 2005، وتسارع وتيرة المفاوضات للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما تقتضيه من تحرير للتجارة الخارجية، وتعاظم حدة المنافسة بين الشركاء، يستوجب ذلك كله ضرورة ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى عدة مرتكزات، من بينها رأس المال الأجنبي من خلال ما يمارسه من استثمار مباشر؛ ذلك أن المؤسسات الجزائرية، الخاصة منها والعامة في أمس الحاجة إلى ما يمكن أن يقدمه الطرف الأجنبي من دعم ومساعدة.

بالرغم من تعدد الفرص الاستثمارية في الجزائر وتنوعها، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكاد يكون محصورا في بعض الأنشطة، ذلك أن النصيب الأوفر منه يستهدف قطاع المحروقات نظرا لجاذبيته وعظم عوائده.

إن هذا الوضع يدفع باتجاه البحث عن استراتيجيات بديلة، تراعي المقدرات الاقتصادية للجزائر، وتثمن الفرص الاستثمارية المتاحة. وفي سبيل ذلك، من المفيد اقتراح ما يلي:

- ضرورة التحسين المستمر لمناخ الاستثمار على النحو الذي يجذب المزيد من رأس المال الأجنبي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تبني استراتيجية ترويجية تركز على التعريف بالفرص الاستثمارية، من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة، إضافة إلى جهود هيئاتنا الدبلوماسية في الخارج؛
- ضرورة تيسير سبل التمويل بكافة أشكالها، خاصة المشرعات الرائدة وذات الأبعاد التصديرية؛
- ضرورة حل مشكل العقار، والعمل على يئة المناطق الصناعية، ومناطق النشاط، والتخزين، وتزويدها بكافة الخدمات الأساسية؛
- العمل على إنشاء مراكز متخصصة في جمع، ومعالجة، ونشر المعلومة الاقتصادية، وجعلها في متناول المتعاملين الاقتصاديين؛
- تثمين علاقة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بما يسمح بالنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في اﻟﻤﺠالات المالية، والتقنية، والتنظيمية، والتسويقية.

قائمة الهوامش والمراجع

1 ـ ـ ـ ـ ـ " الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، **مجلة التخطيط والتنمية**، الأمانة العامة للتخطيط دولة قطر، العدد الثاني، أفريل 2004، ص 37.

[2] -*OCDE,Globalization and Small and Medium Entreprises,pp. 7-8.*

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار** في **بلدان مختارة من منطقة الاسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 5.

[4] مقتطف من كلمة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، السيد: بن بادة مصطفى أمام مدراء الولايات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فندق المنار، سيدي فرج، الجزائر، 09 ماي 2005.

[5]- من هذه التدابير يمكن الاشارة هنا إلى القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واﻟﻤﺠلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق ضمان القروض، واﻟﻤﺠلس الوطني لترقية المناولة.

[6]- www.unctad.org/wir/ page consultée le 17/02/2004.

[7] - صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، الجزء 18، الفقرة 359، 1993، ص 86.

[8]- UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development, UNCTAD/ ITE/IIT/10 (vol.1), New York, 1999, p.7

[9]- مجدي الشربجي، " أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر يومي 14-15 نوفمبر 2005، ص 258.

[10]- المرجع السابق، ص 260-261

[11]- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في الدول النامية، مع الاشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005، ص 50.

[12] - *Charles Oman et autres**, les nouvelles forme d'investissement dans les pays en voie de d'evelloppement**, OCDE, Paris, 1989, PP – 11 – 35.*

13- إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 14.

[14]- *Klaus Longefeld Wirth**, Les joints venture internationales**, Edition GLN, July1992, P.7*

[15]- Giorgio Berba Navarettie, Joint ventures in developing countries: conflict or corporation: A general analytical approach, University of Oxford, October 1991, p.38.

[16]- أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الإشعاع، الطبعة الرابعة، سنة النشر غير مبينة، ص 259.

[17]- طارق عبد العال حماد، اندماج و خخصصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 5.

18- محمد صبح، القرارات المالية الإستراتيجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 37.

19- برهان غليون،" الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد و العشرين"، المستقبل العربي، العدد 232، جوان 1998، ص11.

[20]- Sharan Kahn, " Global Mergers and Acquisitions: the year of Mega Feal ", **Global Finance**, September, 1998, pp 10-11.

21- الأمر 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.

22- الأمر 01-04، المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.

23- المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية، العدد 64، 1993.

24- مر داوي كمال، الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة)، الجزائر، 2004، ص408.

25- بن بادة مصطفى (وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية)، محاضرة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 14 أفريل 2003، ص ص 9-.11

26- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، ص 119.

27-قويدري محمد، "منهجية الترويج للفرص الاستثمارية"، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعهد الوطني للتجارة، 02 و03 ماي 2004، ص2.

[28-] MIGA, (page consultée le 11/02/2004), MIGA in the middle east and the north Africa, (en ligne), www.miga.org

29- عبد الرحمان طه، " دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار و ائتمان الصادرات في تشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء"، ندوة وسائل تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، الدوحة، 21-22، ديسمبر 1996، ص 9.

30- المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، " تجربة المنظمة في الترويج للمشاريع العربية المشتركة"، ندوة ترويج الاستثمار، التقنيات والتجارب، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1998، ص 256- 264.